

Distr.: General
24 January 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إليَّ إنشاء فريق تحقيق، برئاسة مستشار خاص، لدعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا باسم داعش) عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق على الأعمال التي ترتكبها جماعة تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابية في العراق والتي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

ويشرفني أيضا أن أشير إلى رسائلي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/2017/989) و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/2017/1072) و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/2017/1122)، والرسائل الموجهة إليَّ من رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/2017/990) و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/2017/1073) و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/2017/1123).

وقد أبلغني رئيس مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بأن أعضاء المجلس قد أحاطوا علما بطلبي تمديد مهلة تقديم اختصاصات فريق التحقيق حتى ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨.

وواصلت الأمانة العامة الاتصال بحكومة العراق لتسوية المسألة المتعلقة بتبادل الأدلة من جانب فريق التحقيق بغرض استخدامها في إجراءات جنائية يمكن أن تفضي إلى فرض عقوبة الإعدام أو تنفيذها. وعلى الرغم من أن الأمانة العامة تبذل قصارى جهدها في هذا الصدد، فلم يتسن بعدُ تسوية تلك المسألة، ومن ثم لم يتسن وضع الصيغة النهائية لاختصاصات تكون مقبولة لحكومة العراق.

ولذلك، أود أن أطلب تمديد الإطار الزمني المخصص لتقديم الاختصاصات حتى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨، وذلك في سبيل مواصلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق مع حكومة العراق. وإذا تسنى لنا وضع الصيغة النهائية لاختصاصات مقبولة لحكومة العراق قبل ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨، سأبلغ مجلس الأمن بذلك.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**



